

بيان صادر عن الكتلة العمالية التقدمية، شباط ١٩٨٤

نقابة عمال الفنادق بيان توضيحي صادر عن الكتلة العمالية التقدمية في وجهته الكتلة إلى عمال والمطاعم والمقاهي في القدس في شباط عام ١٩٨٤، الحركة الوطنية في الفنادق والمطعم والمقاهي وإلى أعضاء النقابة وإلى الهيئة الإدارية لنقابة عمال الداخل والخارج حول بعض الاتهامات التي وجهتها التي عقدت بتاريخ ٢٨ الفنادق إلى الهيئة الإدارية السابقة خلال الجلسة كانون الثاني ١٩٨٤.

أيها الزملاء، والزميلات،

قامت الهيئة الإدارية للنقابة في تقريرها السنوي وفي جلسة الهيئة العامة بتاريخ ٨٤/١/٢٨ بطرح مجموعة من الاتهامات والادعاءات تمس الهيئة الإدارية التي سبقتها، وحيث أن كثلنا كانت في موقع المسؤولية آنذاك فأننا نجد أنه من حقنا وحق زملائنا الذين ضحوا في سبيل نقابتهن أن ترد هذه الاتهامات إلى محور مطلقها موضحين بعض المآسي الأخرى التي تعرضت لها النقابة والعمال خلال السنة الماضية.

لقد كنا نفضل ألا ننظر إلى ذلك وكتماننا في سرنا كثيرا من التفاصيل التي نعرفها حرصا منا على النقابة وعلى الحركة النقابية والوطنية ولكن أمين السر وزملاءه سمحوا لأنفسهم بمهاجمة من سبقهم في النقابة أولئك الذين خدموا العمال بكل تجرد ورفقوا من شأن النقابة، لم يتورعوا عن ذلك ولو من قبل الواجب الأخلاقي على الأقل، حيث كان حسين الفتية نفسه عضوا في الهيئة الإدارية آنثذ، لقد اختار هو وزملاءه محاولة تفسير أرجل النقابيين حولهم لكي يظهروا هم طولا وبخفا عجزهم الفاضح في قيادة النقابة والدفاع عن مصالح العمال الحقيقية بدل العمل بجذ لتجاوز ما استطعنا نحن تقديمه. ورد في الصفحة (١١) من التقرير في باب "علاقتنا مع جمعية اصحاب الفنادق"، أن الهيئة الإدارية لسنة ٨٣/٨٢ قدمت على مدح اعتراف اصحاب الفنادق بالنقابة قريبا اسمه ١٦ بالمئة حجم من الرواتب.

من المؤسف أن يفرض علينا هؤلاء العودة إلى ما يقارب السنة والنصف إلى الوراء لمناقشة هذا الأمر وكان الزمن لم يتقدم ولم يشهد ما هو أجدر بالاهتمام ونود هنا أن اذكركم بالبيان التوضيحي الذي أصدرته الهيئة الإدارية آنذاك والذي تضمن نقاط الاتفاقية والتي وردت أيضا في تقريرنا السنوي، ومنها أن خصم ال ١٦ بالمئة لم يكن لينطبق على الرواتب التي تقل عن ٢٠٠ دولار وأنه إذا كانت نسبة اشغال الفندق فوق ٥٠ بالمئة فلا يخصم من رواتب العمال شيء، إضافة إلى أن نسبة ال ١٦ بالمئة مبروطة باعادة كافة الذين فصلوا من عملهم وعدم فصل آخرين. ومن جهة أخرى فإن تطبيق هذه الاتفاقية كان سيتم فقط بعد اخذ موافقة عمال كل فندق على حدة، سيما وأن بعض الفنادق كانت تعاني أكثر من غيرها إذ بلغت نسبة الخصم من الرواتب ٥٠ بالمئة في بعض الأحيان وكان يعطى العمال ١٥ يوما اجازة في الشهر على حسابهم، وفي بعض الفنادق وصلت نسبة تجريد سعر الدولار من ٢٥ - ٣٠ بالمئة ثم ولا ننسى أن الخصم كان فقط سيتم حتى نهاية شهر شباط والذي فقط عن شهر شباط، ورغم ذلك فأننا أوضحنا للعمال وللجمعية رفضنا لهذا الاتفاق الا اذا طبق بكامله وبدون تجرئة، في حين أن اصحاب الفنادق بادروا وقبل التوقيع على الاتفاقية خصم النسبة من رواتب العمال دون ارجاع العمال المفصولين إلى اعمالهم.

لم نسع حينها إلى خطب ود جمعية الفنادق أو استجداء اعترافها، إذ أن حداثتنا معنا تمت بحضور اطراف نقابية وطنية وبواسطتها اثر المساعي التي بذلناها في الإدارة.

ان عودة أمين السر وزملاءه في الكتلة الوطنية العمالية إلى هذا الأمر الذي مضى عليه أكثر من عام ما هو الا محاولة لتغطية عجزهم وعدم تمكنهم من الوفاء بوعودهم لناخبيهم.

نحن لم نستجد اعتراف اصحاب الفنادق بالنقابة ولقد آتينا دائما ان شرعية النقابة تستند من عملها، ولكن المجموعة التي تنتقدنا مدعية أنها اكتسبت اعتراف الجمعية بدون تضيحات احسن كيف؟؟ ونحجب هنا بمسألة بمحاياة جمعية اصحاب الفنادق في توجيهها السياسي والرسالة المنشورة هنا تفصح ذلك إضافة إلى المحاولات المتكررة في ابراز سكرتير الجمعية في كل احتفال ومناسبة كافتتاح البازار مثلا واعطاء الصادرة في المباريات الرياضية وتوزيعه الكؤوس واعداق الشكر عليه لانه تكرم بالتبرع السخي بملابس واخذية رياضية (التقرير ص ١٥).

وماذا قدم للعمال اعتراف الجمعية بالنقابة على هذه الطريقة: أولا، زاد وضع عاملنا هذا العام بوسا ورفض اصحاب العمل صرف الزيادة السنوية للعمال، كما رفض اصحاب الفنادق توقيع اتفاقية عمل جماعية مع النقابة ورفضوا ارجاع العمال المفصولين بل واستعروا في فصل العمال أيضا هذا العام باعداد كبيرة واكثر دليل على ذلك ان ادارة فندق الوطني فصلت خمسة من عاملها كان عضو الإدارة ابراهيم نجم احدهم، ودون ان تتمكن النقابة من اعادتهم إلى اعمالهم ودون ان نسع عن خطوات احتجاجية او اعلامية، اما الادعاء بتحقيق الشهر الثالث عشر للعمال فنترك الرد عليه لكم أيها الزملاء، فأنتم ادرى بانه تحقق قبل ذلك بسنوات نتيجة تضالكم سويا مع كثلنا.

لقد حفل تقرير الزملاء بدور نفيسة في التهمج على الجميع ولا ندري من المقصود تحديدا "ثلة اعماها الحقد والانانية ص ٥" وليس من المعجب ان تطفو على السطح بعض الطفيليات في محاولة منها لتخميم علينا النقابيين ص ٦. نعم الكل منهم والكل حاقق والكل طفيلي الا الزملاء الكرام. وهم يدعون انهم "ورثوا تركة ثقيلة من الذين سبقهم ص ٣" فماذا يفعلون، ما هي هذه الورثة؟؟ انها الوضع الصعب الذي يعيشه عاملنا منذ قرون، كلنا ورثناه ولكن منا من يناضل لانتهائه وآخرون يستغلونه للدعاية كما هو وارد في تقرير الزملاء. لكنكم واضحا لكم اننا لسنا نحن الذين اورثناكم هذا أيها الزملاء، انه الاستعمار والرجعية والاحتلال واصحاب رؤوس الاموال كما قال لكم احد اعضاء الهيئة العامة، ومن العار تحصيل المسؤولية بدل ذلك لزملائكم النقابيين. من العار كيل التهم لنا نحن زملاءكم الذين عملتم معهم سويا، وفي الوقت نفسه اغداق الشكر على اصحاب العمل مضطهدينا ومضطهديمكم! عضوية النقابة:

يدعون الواجب إلى طرح قضية عضوية النقابة امامكم ولاطلاعكم وذلك للمحافظة على الهوية الطبقية والمهنية لنقابتنا، ان ذلك شرط اساسي لنقدم تضالكم ونضال نقابتكم للدفاع عن مصالحكم المشتركة. وإذا لم تراعى هذه القضية فإن النقابة تصبح ناديا اذا لم تكن قد اصبحت فعلا كذلك.

ان ما حدث في السنة الأخيرة لا يتفق مطلقا مع أحد الشروط الأساسية للعضوية في النقابة، إذ تم في هذه السنة فقط تنسب ما يزيد على خمسمائة (٥٠٠) عضو جديد للنقابة مع علمنا ان هذا العدد يقارب او يزيد على مجموع العاملين في الفنادق العربية كلها ومع علمنا وعلمكم بان معظم عمال الفنادق كانوا قد انتسبوا للنقابة خلال الخمس سنوات الماضية.

ان الأغلبية الساحقة من هؤلاء لا يعملون في المهنة ابدا وتم تنسبهم فقط لضمان الصوت الانتخابي وبقاء الكتلة الوطنية التي وصلت إلى الإدارة في مكانها بعض النظر عن رأي العمال فيها عند الانتخابات. ودليلنا على ذلك ان كثلنا ورغم محاولات المستر على اسما المرشحين الجدد استطاعت كشف ٢٠٤ اسم اعترضت على عضويتهم لانه لا تنطبق عليهم شروط العضوية، كما ان الكتلة الأخرى (الوطنية العمالية بشقيها) قدمت قائمة تضم ٢٩٩ شخصا اعترضت على عضويتهم وتتراوح اسباب الاعتراض على هاتين المجموعتين من كونهم طلابا في الجامعات وسواقين وتجارا وعمالا في قطاعات مهنية أخرى او مزارعين لديهم مزارع دجاج او اصحاب عمل وبطيعة الحال فلا شيء يجمعهم مع عمال الفنادق والمطاعم الا من حيث كونهم جميعا أبناء شعب واحد، اننا ومع احترامنا الشديد لمبدأ تنظيم هؤلاء الا اننا نرى ان مجال تنظيمهم هو كل في مومسته الخاصة به ذلك لانه يفرض ان تتبنى النقابة القضايا الخاصة بعمال قطاعها وتركز عليه ولا فانها تتحول إلى ناد كما اسلفنا.

والمؤسف حق ان الزملاء اعضاء الكتلة الوطنية بشقيها رفضوا تطبيق النظام الاساسي بهذا الخصوص ورفضوا تطبيق العرف النقابي الذي طبقناه على انفسنا باستمرار اننا وجودنا في قيادة النقابة بخصوص الطعونات فلقد رفضوا ولمدة أكثر من اسبوع من مجموع تسعة ايام هي فترة الاعتراض تعليق قائمة الاسماء المعترض عليها على لوحة النقابة كما رفضوا اقتراحات زميلنا خليل نوما بتشكيل لجنة من الإدارة لزيارة مواقع العمل او القرى للسؤال والتأكد عن المعارض عليهم وهذا امر سهل جدا في بلد صغير كبلدنا يعرف الذين يجولون انحاء الضفة في الحملة الانتخابية انه يمكن انجازها في نهار واحد فقط، كما رفضوا ايضا الطلب من جميع المعارض عليهم تقديم ادلة تثبت انه يعملون في قطاع المهنة، وبدل ذلك عقد الطرفان صفقة قبل الدخول إلى جلسة الهيئة الإدارية لمناقشة الاعتراضات بتاريخ ١/٢١ تم بموجبها التصويت على كل معترض عليه ويؤخذ قرار شطب الاعتراض بالاغلبية فاية مبرزة ١١ مما اضطر زميلنا إلى الانسحاب من الجلسة تلك احتجاجا على عدم الانصياع لنس النظام الاساسي والتصويت عليه بدل ذلك.

ومن حقنا ان نسأل الزملاء الذين يعتبرون نشر ٤٤٢ اسم معترض عليهم طمنا بشرعية النقابة لماذا اذن قدمتم قائمة اعتراضات تحتوي على ٢٩٩ اسما معظمها من كثلنا قبل ان تعقدوا الصفقة، ومن حقنا ان نسأل هل المحافظة على شرعية النقابة هو في تنسب اعداد لا علاقة لها بالمهنة من اجل كسب الجولات الانتخابية ام ان المحافظة على شرعيتها يتم من خلال دفاعها وتبنيها لقضايا العمال وهم الذين يمنحونها هذه الشرعية وبماكانهم سحبا ايضا، ان ما حدث يعتبر تجاوزا خطيرا لنظام النقابة الاساسي وسؤددى إلى الحاق الفقد الضرر بعمال المهنة في الفنادق والمطاعم حيث ان هؤلاء يشكلون اقلية من

للحقيقة وللنازح فان بياننا هذا يصدر بعد ان قامت الكتلة الوطنية العمالية بشقيها (الشبيبة + الوحدة) باصدار بيانها الانتخابي وتوزيعه وتسمية منطلها
للاستخابات .

امر يوسف له حقا بحدل : دلالة واضحة على عدم جدية ما تطرحه هذه الكتلة عن اهتمامها بالتحالف والوحدة .
لقد كنا نحن ونحن فقط الذين بادروا الى الطرفين على جميع المستويات بالاتصال والدعوة من اجل التحالف في النقابة وتحجب الحملة الانتخابية بسبب
الظرف السياسي اولا والاقتصادي ثانيا والذي تعاني منه جماهير العمال يوما دامت الكتلة الاخرى تتصرف بهذا الشكل فستطرح كل شي ايضا بصراحة .
لقد فتحنا اولاً حواراً مع الشبيبة حول تحالف كافة الكتلة النقابية في النقابة ، ولاحظنا انهم غير متحمسين ابداً واننا نجرهم الى شي لا يرغبونه ، الا اننا
واصلنا ذلك فكانت اجابتهم وبصراحة من ضمن لنا ان هذه الكتلة لن تصطف ضدنا . اننا نتطلع الى تحالف ثنائي ، وكان ردنا الرفض وقلنا اننا نفعل التحالف
كلنا مع الآخرين واذا رفض الاخرون ذلك فلا مانع لدينا من التحالف الثنائي . وعند سؤلهم عن النسب لمعوا الى (٥ - لهم) (٢ - لنا) (٢ - للوحدة)
وكان ذلك من جملة طروحات عديدة .

وفي نفس الوقت كنا قد ابلغنا كتلة الوحدة التي ارادت تحالفاً (الليبار فقط) اننا نفعل وحدة الجميع واننا نقوم بمحاورة الطرف الثالث ونأمل خيراً .
اخيراً في اليوم التالي كتلة الشبيبة موافقتنا على طرح (٥ - ٢ - ٢) رغم اعتقادنا بان ذلك لا يعكس ثقلنا الصحيح ابداً الا انه ورضوخاً للمصلحة
العمالية فاننا نقبل ذلك . وطلبنا منهم ايضا ان هم وافقوا ان يقوموا بنقل هذا الموقف الى كتلة الوحدة كما سنفعل ذلك ايضا بعد ذلك رتبنا نحن جلسة مشتركة
لجميع وذلك بعد ان اعلنت الوحدة عن شبه موافقتها على (٥ - ٢ - ٢) رغم انها تفضل (٤ - ٢ - ٢) وواحد مستقل .
وفي الجلسة المشتركة طرحت الشبيبة موضوع الخلاف داخل الاتحاد العام قلنا اننا نوافق على رأي الاغلبية في الهيئة الادارية بخصوص انتساب النقابة
الى الاتحاد . وبنظرنا برأي الاغلبية مع تسجيل تحفظ على ذلك وافواق الجميع وتقدم مندوبنا باقتراح لتوسيع الهيئة الادارية الى ١١ عضواً لتشمل ممثلين من جميع
العمل النقابي ولكن اقتراحنا رفض في اليوم التالي . / كل ذلك والاور تتبر نحو التفاهم الى ان كان لقاؤنا بعد جلسة الهيئة العامة اذ
اعيد طرح موضوع الاتحاد وبعد يومين فوجئنا باصدار بيان انتخابي مشترك . بنجاورنا ويلتف هلمنا وعلى المبدأ المقدس للتحالف في هذه الظروف من حياة
الوطن .

لقد قدرنا سابقاً ان هنالك تحالفاً بينهما وادلة ذلك الصفة حول الاعتراضات والسكوت على اخطاء الهيئة الادارية اننا مناقشة التقرير في الهيئة العامة .
اننا نحمل الطرفين سوء وولية فشل الوحدة والتحالف ونرى فيه عملاً لا ينم عن اي شعور بالمسؤولية ابداً .
ورغم ذلك فان يدنا ما زالت ممدودة للجميع - وسنواصل السعي لاتناع كافة الكتلة بضرورة الرقي الى مستوى سوء وليتها التاريخية ونبد المصلحة الانانية
الصيقة .

قد يعطهم تحالفهم سوياً فقط مقعدين اثنين ولكن ستكون النقابة اضعف مبرات ومرات - ان العمال الحريصين لا يسعهم الا استهجان هذا الاجراء ، انه
يعلا بعيد عن مصالحهم .

فأى وضع تكون النقابة فيه اقوى؟ عندما تشارك في ادارتها كل الكتلة اعندما تستثنى من ادارتها اكر الكتلة واكثرها خيرة وخدمة في النقابة؟!!

=====

الحقيقة كسل الحقيقة للعمال

فالمصلحة حريصة

=====

اورد امين السر - وزملأوه في الكتلة الوطنية بشقيها في تقريرهم السنوي وعلى الصفحة (٨) ما يلي :
- نسعى جاهدين في سبيل توفير الدعم لعمالنا بشكل مباشر سيما وان كثيراً من اموال ما تسمى اموال الصمود تذهب الى اصحاب العمل دون العامل ، رغم
انها حق من حقوق العمال؟ فهل كانوا يمنون ذلك فعلاً ؟؟؟

لقد حملت كتلتنا على الرسالة التالية التي انكر امين السر وجودها مراراً عند مراجعته وهي بتوقيع وخاتم النقابة وتوقيع سكرتير جمعية الفنادق وخاتم
الجمعية وفيها ينص :

١. انه يطالب باموال صمود لاصحاب الفنادق ، لا للعمال ويؤدى لهم خدمة مجانية .
٢. الاقرار بشرعية فصل العمال حيث انه وكما ينص من الرسالة " فان اصحاب الفنادق لا يستطيعون الايقا " على جميع موظفيهم وعمالهم " الا اذا قبضوا اموال
صمود ؟
٣. ان اصحاب الفنادق يعانون من الضائقة العمالية ولا يجدون من الربح ما ينفقونه على عائلاتهم ويتبرع امين السر - بالمطالبة لهم بالمال لكي يتمكنوا من
العيش ، واما العمال فلهم الله .
٤. الاله من هذا كله

ان الرسالة موجهة الى " معالي وزير شؤون الارض المحتلة الاردني الذي يخاطبه حسين الفقهاء " وركي سعادة بولي الامر (اولي امرنا)
فأى نهج سياسي هذا الذي يعتبرنا من املاك النظام الاردني وابن منظمة التحرير الفلسطينية والصنادة باسمها ؟؟؟

الكتلة العمالية التقدمية في نقابة
عمال الفنادق والمطاعم والمقاهي
فلسي القسطنطين

ان اصحاب الفنادق لا يستطيعون عملاً بلعهم النمو الوطني والعمراني -
الايقا " على جميع موظفيهم وعمالهم " فان كثيراً من اموال ما تسمى اموال الصمود تذهب الى اصحاب العمل دون العامل ، رغم
انها حق من حقوق العمال؟ فهل كانوا يمنون ذلك فعلاً ؟؟؟

لقد حملت كتلتنا على الرسالة التالية التي انكر امين السر وجودها مراراً عند مراجعته وهي بتوقيع وخاتم النقابة وتوقيع سكرتير جمعية الفنادق وخاتم
الجمعية وفيها ينص :

١. انه يطالب باموال صمود لاصحاب الفنادق ، لا للعمال ويؤدى لهم خدمة مجانية .
٢. الاقرار بشرعية فصل العمال حيث انه وكما ينص من الرسالة " فان اصحاب الفنادق لا يستطيعون الايقا " على جميع موظفيهم وعمالهم " الا اذا قبضوا اموال
صمود ؟
٣. ان اصحاب الفنادق يعانون من الضائقة العمالية ولا يجدون من الربح ما ينفقونه على عائلاتهم ويتبرع امين السر - بالمطالبة لهم بالمال لكي يتمكنوا من
العيش ، واما العمال فلهم الله .
٤. الاله من هذا كله

ان الرسالة موجهة الى " معالي وزير شؤون الارض المحتلة الاردني الذي يخاطبه حسين الفقهاء " وركي سعادة بولي الامر (اولي امرنا)
فأى نهج سياسي هذا الذي يعتبرنا من املاك النظام الاردني وابن منظمة التحرير الفلسطينية والصنادة باسمها ؟؟؟

جمعية الفنادق الاردنية
JORDAN HOTEL ASSOCIATION - JERUSALEM

جمعية الفنادق الاردنية
JORDAN HOTEL ASSOCIATION - JERUSALEM

جمعية الفنادق الاردنية - القدس
JORDAN HOTEL ASSOCIATION - JERUSALEM
القدس ٢٠٠١ / ٢٠٠٢

معالي وزير شؤون الوطن المحتل
صان

يا صاحب القسطنطين

نحية واحتراماً وبعد - لقد ارادنا طبعاً ان نعلقكم على الواقع المرير الذي تديره المؤسسات
التي هي ووكيلها وماذا في الوطن وماذا في القدس؟ نشهد استمرار الوجود في الحركة
السياسية التي يهتف بها من انحاء شتى من كل انحاء الوطن الى ان
الوحدة السورية - سوريا - من الانشور القاتلة واما حتى مطلع الربيع القادم على احسن تقدير
واحد داخل في ذلك ان نسبة الموقوفين في عداد القدس على اختلاف درجاتها لا
تقل عن ١٠٠ - ١٢٠ من جميع الانتماءات خلال الشهر الايام الثلاثة ومن تالفت
القول التاكيد بان الشقاق السياسي لم يهدأ ازمة بعدة الفصول - فستكون - فستكون
سنتين خبيسة

اولاً ما تقدم بعد تدين اصحاب الفنادق وموظفيها ومالكيها الفلاني في حيرة من امرنا
تتبع البطالة بالانعام موقفاً يصير العمال والعمال يتلقون من قسوة - ولا تسرى
سبيل للخروج من هذا المأزق الذي لا طائل له على مجابهة الا بخلق الدم والحقن بسبب
التي اسرنا حتى تترك المائلة وتضمن ظروف العمل - حتى بان يقتصر هذا التهم
على تأنيب التهميات التزكية في رؤوس العمال والموظفين لفترة زمنية محققة بحدود
النشر بعد ما في الشروع في سؤاليه التام